تحرك عاجل

أَسقِطُوا التهم الموجهة إلى محامٍ يُحاكَم عسكريًا

من المقرر أن يَمثُل المحامي البارز ورئيس نقابة المحامين التونسية السابق، عبد الرزاق الكيلاني، أمام المحكمة الابتدائية العسكرية بتونس العاصمة في 12 ماي/أيار 2022. في 2 جانفي/كانون الثاني 2022، منعته قوات الأمن من ممارسة واجباته بصفته محاميًا بعدم السماح له بزيارة مُوكله المُحتجَز تعسفيًا، وزير العدل الأسبق نور الدين البحيري. وتأتي ملاحقته القضائية على خلفية "مشادة كلامية" وقعت مع ضباط الشرطة بعد تلك الحادثة. ويواجه عقوبة السجن لما يصل إلى ستة أعوام، حال إدانته. وتُعَد محاكمة الكيلاني سابقة خطيرة واعتداء على حقوق المحاكمة العادلة في تونس. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات إلى إسقاط التهم الزائفة ضده، وكذلك إنهاء مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

طريق حلق الوادي،

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: @TnPresidency

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

*نود أن نُعرِب عن بالغ قلقنا بشأن المحاكمة المزمعة للمحامي **عبد الرزاق الكيلاني** أمام المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة، إذ تتعارض محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية مع القانون الدولي، الذي صدقت عليه تونس. وإضافة إلى ذلك، تُعَد ملاحقته القضائية اعتداءً على الحق في التمثيل القانوني، إذ لم يُمنَع الكيلاني من رؤية مُوكله فحسب، بل أيضًا يُحاكَم الآن لمحاولته فعل ذلك.*

وفي 21 جانفي/كانون الثاني 2022، وجَّه وكيل النيابة العسكرية إلى عبد الرزاق الكيلاني تهمًا بموجب الفصول 79 و125 و136 من المجلة الجزائية.

ويُتهَم الكيلاني بالمشاركة في تجمّع من شأنه الإخلال بالراحة العامة، وهضم جانب موظف عمومي، والتسبب في توقف فردي أو جماعي لضباط شرطة عن عملهم. وتستند هذه الاتهامات إلى "مشادة كلامية" مُصوَّرة بالفيديو بين الكيلاني وأفراد الشرطة خارج مستشفى الحبيب بوقطفة في مدينة بنزرت، التي تقع بشمال تونس العاصمة، في 2 جانفي/كانون الثاني 2022، حينما كان متوجهًا إلى زيارة مُوكله، وزير العدل الأسبق نور الدين البحيري. وراجعت منظمة العفو الدولية مقطع الفيديو المُصوَّر للواقعة، ولم تجد أن تصرفات الكيلاني أو عباراته تُشكّل أي تهديد أو تحريض على العنف أو تتسبب في عرقلة عمل الشرطة.

وفي جلسة انعقدت في 2 مارس/آذار، أمر قاضي تحقيق لدى المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة بوضع عبد الرزاق الكيلاني في سجن المرناقية. وفي 21 مارس/آذار، أُفرِج عنه بعد 19 يومًا من احتجازه على نحو مُجحف، وانتقلت القضية، آنذاك، إلى مرحلة المحاكمة، والمقرر أن تبدأ في 12 ماي/أيار. ويواجه عبد الرزاق الكيلاني عقوبة السجن لما يصل إلى ستة أعوام، حال إدانته.

وتُعتبَر مقاضاة عبد الرزاق الكيلاني أمام محكمة عسكرية انتهاكًا للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه تونس. وتنص هذه المادة على ضمان حق كل فرد في "أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون". وعلاوة على ذلك، فإن ملاحقته القضائية تُقوّض حقه في حرية التعبير وحقه في ممارسة مهنته بصفته محاميًا يحاول الوصول إلى مُوكله، ما يُشكِّل سابقة خطيرة للمحامين، ويُقوّض ضمانات المحاكمة العادلة.

ونحثكم على إسقاط التهم المُوجَّهة إلى عبد الرزاق الكيلاني، الذي تجري ملاحقته قضائيًا بسبب تصرفات متعلقة بممارسته المشروعة لواجباته بصفته محاميًا. وإضافة إلى ذلك، نحثكم على وقف مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

عبد الرزاق الكيلاني محام، ورئيس سابق لنقابة المحامين التونسية، ووزير سابق مسؤول عن علاقات الحكومة مع البرلمان بين عامي 2011 و2013، وكان سفير تونس لدى الأمم المتحدة بجنيف بين 2013 و2014؛ وهو أحد أعضاء فريق الدفاع عن نور الدين البحيري، وزير عدل سابق وأحد كبار مسؤولي حزب النهضة، واحتجزته السلطات تعسفيًا لمدة 67 يومًا قبل الإفراج عنه دون توجيه أي تهمة إليه في 7 مارس/آذار 2022. وقد حُرِم من حقه في الوصول إلى محاميه في أثناء فترة احتجازه.

اعتقلت السلطات نور الدين البحيري خارج منزله بتونس العاصمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، واقتادته إلى مكان مجهول. واتصلت زوجته التي تعمل محامية أيضًا وشهدت واقعة اعتقاله بزملائها من المحامين على الفور لمساعدتها، ثم بدأ عبد الرزاق الكيلاني تنسيق عمل فريق الدفاع القانوني عن البحيري. وفي 2 جانفي/كانون الثاني 2022، تَوجَّه عبد الرزاق الكيلاني وزوجة نور الدين البحيري، مع محامين آخرين، إلى مستشفى الحبيب بوقطفة، بمدينة بنزرت، بعدما علموا بأن السلطات نقلته إلى هناك، وحاولوا الدخول إليه لزيارته. وذكر الكيلاني والعكرمي لمنظمة العفو الدولية كيف منع أفراد الشرطة المنتشرون خارج المستشفى العكرمي من أن تدخل لرؤية البحيري، ما لم توافق على توقيع وثيقة لم تَطَّلِع على محتوياتها، بينما منعوا الكيلاني من الدخول لمقابلة البحيري منعًا مُطلقًا.

وقال عبد الرزاق الكيلاني لأفراد الشرطة إنهم قد يُعرِّضون أنفسهم للملاحقة القضائية، بمنعه من الدخول إلى المستشفى، مُقارِنًا الموقف بموقف ضباط أمن يُحاكَمون لارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في عهد الرئيسين الأسبقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، أمام الدوائر المتخصصة للعدالة الانتقالية، التي أُنشئت بعد ثورة 2011، والتي أطاحت بالرئيس بن علي. وصُوِّرَت المشادة الكلامية بينه وبين الضباط بالفيديو ونُشرَت على مواقع التواصل الاجتماعي في مقطع فيديو أكَّد الكيلاني لمنظمة العفو الدولية أنه يُظهر ما دار مع أفراد الشرطة خارج المستشفى.

وأجرى قاض عسكري تحقيقًا بشأن الواقعة أمام مستشفى الحبيب بوقطفة، الذي استندت إليها التهم المُوجَّهة إلى عبد الرزاق الكيلاني، وأكَّد أن "المشادة الكلامية" بينه وبين ضباط الشرطة، في 2 جانفي/كانون الثاني 2022 خارج المستشفى بمدينة بنزرت، تُشكِّل أساسًا لملاحقته قضائيًا.

ويمنح القانون التونسي المحاكم العسكرية صلاحية مقاضاة المدنيين في بعض الأحوال، ومن بينها الجرائم المنصوص عليها في المجلة الجزائية، التي تُرتكَب ضد أفراد الأمن في ظروف محددة، وفقًا للفصل 22 من قانون عدد 70 لعام 1982 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي.

ويُعَد التمثيل القانوني ركنًا أساسيًا لحقوق المحاكمة العادلة، على النحو المكفول في المعاهدات التي صدقت عليها تونس، وتشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ووفقًا لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين، يجب أن تكفل الحكومات للمحامين "القدرة على أداء جميع وظائفهم المهنية دون تخويف أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير لائق".

ولا تفي المحاكم العسكرية في تونس بمتطلبات الاستقلالية، إذ أن لرئيس الجمهورية القول الفصل في تعيين قضاة تلك المحاكم ووكلاء النيابة لديها. ويكون أيضًا وكيل الجمهورية الذي يرأس القضاء العسكري، وكذلك جميع وكلاء النيابة بالمحاكم العسكرية، الذين يلعبون دورًا محوريًا في مُباشَرة الإجراءات القضائية، أفرادًا عاملين في الجيش يخضعون لإجراءات النظام العسكري، ما يجعلهم تحت إمرة السلطة التنفيذية، نظرًا إلى أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب الدستور التونسي.

ومنذ أن تولى الرئيس سعيد سلطة البلاد في 25 جويلية/تموز 2021، تُجري المحاكم العسكرية التحقيقات مع مدنيين، تضمنوا صحفيًا ومُدوّنًا وسياسيين معارضين، وتُلاحقهم قضائيًا، على نحو متزايد.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 6 جويلية/تموز 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: عبد الرزاق الكيلاني (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/5368/2022/ar/